

بلاغ للرأي العام الجامعي

تنظم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يوم الثلاثاء 29 أبريل 2014 لقاء حول البحث العلمي بالمغرب لمقاربة الإشكاليات المتعلقة به ومحاولة إيجاد الحلول سواء على مستوى التمويل أو الحكامة أو على مستوى رسم الاستراتيجيات أو من خلال تحديد الأولويات.

وبعد اطلاع المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي على برنامج الملتقى، تأكد لديه أن الغرض الحقيقي من وراء هذا اللقاء هو إضفاء نوع من الشرعية العلمية لتوجه الوزارة نحو "الشراكة" الذي تعتبره النقابة الوطنية للتعليم العالي محاولة لتخلي السلطات العمومية عن واجب دعم وتطوير الجامعة العمومية وتكريس واقع اقتصاد الربيع في المجال الجامعي.

كما تبين للمكتب الوطني إقصاءه من برنامج المداخلات في الجلسة الافتتاحية باعتبارها فرصة تُمنح لجميع الشركاء في وضع طروحاتهم وتصوراتهم كإطار للنقاش داخل الورشات، خاصة وأن النقابة الوطنية للتعليم العالي تتوفر على رصيد هائل من التصورات والمقترحات راكمته لأزيد من خمسة عقود من خلال المؤتمرات والندوات والمنتديات، يمكن إجمالها في العرضين اللذين قدمهما مؤخرا المكتب الوطني أمام المجلس الأعلى للتعليم والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وهما عرضان لم يتوقفا عند التشخيص وإنما اشتملا كذلك على وضع مجموعة من مقترحات الحلول.

وعليه فإن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي يعتبر أن دعوته لحضور هذا اللقاء لا تعدو عن كونها جاءت للتأنيث وللاستغلال كذريعة لما يُحاك ضد الجامعة العمومية وضد هياكل البحث التي تم إقصاء مجموعة منها في مجموعة من المواقع الجامعية، ولا يسعه والحالة هذه إلا مقاطعة هذا اللقاء واعتبار تنظيمه على هذا النحو ضربا صريحا لمبدأ التشراك الذي لطالما ادعته الوزارة قولاً ونفثه عملاً.

وانسجاماً مع مقررات المؤتمر الوطني الأخير وتوجهات اللجنة الإدارية، فإن المكتب الوطني يؤكد للرأي العام الوطني جاهزية جميع الأساتذة الباحثين لمواجهة كل المخططات الرامية للقضاء على الجامعة العمومية باعتبارها مكسباً للشعب المغربي والنضال الدؤوب من أجل تمكين التعليم العمومي من الوسائل والإمكانات القمينة بانعتاقه من واقع التردي الذي يُراد له وجعله بحق رافعة للتنمية الشاملة.

المكتب الوطني

